

قوانين ربط موازنات العام 2011م
قانون رقم (30) لسنة 2010م
بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2011م

باسم الشعب : رئيس الجمهورية :

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته .

وعلى القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية .

وبعد موافقة مجلس النواب .

(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1) تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2011م بمبلغ (1.519.589.252.000) ريال / واحد تريليون وخمسمائة وتسعة عشر ملياراً وخمسمائة وتسعة وثمانون مليوناً ومائتين وأثنان وخمسون ألف ريال فقط لا غير ، وذلك كما يلي :

الإجمالي العام 1.519.589.252.000

الباب الأول: الإيرادات الضريبية 518.575.655.000

الباب الثاني: المنح 100.961.572.000

الباب الثالث: إيراد دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة 846.863.117.000

الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية 86.709.000

الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم. 53.102.199.000

مادة (2) تقدر جملة الاستخدامات العامة للدولة للسنة المالية 2011م بمبلغ

(1.835.956.546.000) ريال فقط / واحد تريليون وثمانمائة وخمسة وثلاثين ملياراً وتسعمائة وستة وخمسين مليوناً وخمسمائة وستة وأربعين ألف ريال فقط لا غير ، وذلك كما يلي :

الإجمالي العام 1.835.956.546.000

الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين 599.708.101.000

الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات 362.559.003.000

الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الإجتماعية 390.129.916.000

استخدامات غير مبنوية 33.660.035.000

الباب الرابع: إكتساب الأصول غير المالية 360.128.372.000

الباب الخامس: إكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم . 89.771.119.000

مادة (3) يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2011م بمبلغ

(316.367.294.000) ريال/ ثلاثمائة وستة عشر ملياراً وثلاثمائة وسبعة وستين مليوناً ومائتين وأربعة وتسعين ألف ريال فقط لا غير .

مادة (4) تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجدول الموازنة العامة للدولة جزءاً مكماً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الإلتزام بتنفيذها.

مادة (5) تقوم وزارة المالية بإجراء التعديلات التي تقتضيها التغيرات والإضافات المتفق عليها بين المجلس ممثلاً بلجنة الموازنة العامة والجانب الحكومي ممثلاً بوزارة المالية والتي تم تضمينها في هذا القانون .

مادة (6) تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الإعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8)

لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م ، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (7) تفوض وزارة المالية في حالة استمرار إرتفاع أسعار النفط عن المعتمد بموازنة السنة المالية 2011م بتغطية دعم المشتقات النفطية كالإلتزام حتمي لا سبيل لتجنبه ، على أن يتم مواجهة ذلك من الزيادة المحققة من أسعار بيع النفط.

مادة (8) يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م ، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (9) يُعمل بهذا القانون من أول يناير 2011م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ 24 / محرم / 1432هـ

الموافق 30 / ديسمبر / 2010م

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

**قانون رقم (31) لسنة 2010م بربط موازنات الوحدات
المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2011م**

باسم الشعب:

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .

وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته .

وبعد موافقة مجلس النواب .

(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1) أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2011م بمبلغ (402.224.623.000) ريال ، أربعمائة وأثنان مليار ومائتين وأربعة وعشرين مليوناً وستمائة وثلاثة وعشرين ألف ريال فقط لا غير .

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية 2011م بمبلغ

(73.813.647.000) ريال ثلاثة وسبعين ملياراً وثمانمائة وثلاثة عشر مليوناً وستمائة وسبعة وأربعين ألف ريال لا غير ، وذلك كما يلي :

أولاً: الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها.

تقديرات عام 2011م البيان تقديرات عام 2011م البيان

أ- الموارد الجارية أ- الاستخدامات الجارية

185.213.272.000

الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري

9.029.010.000

الباب الأول : المرتبات والأجور وما في حكمها

49.737.259.000	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	20.583.201.000	الباب الثاني :
	مستلزمات الإنتاج ومشتريات بغرض البيع		
20.478.451.000	الباب الثالث : إيرادات الأوراق المالية والعوائد	182.295.242.000	الباب الثالث :
	المصرفيات الجارية التحويلية والمخصصة		
30.292.118.000	الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية		
285.721.100.000	جملة الموارد الجارية	211.907.453.000	جملة الاستخدامات الجارية
0	حساب العجز الجاري	73.813.647.000	جملة حساب التوزيع (فائض النشاط الجاري)
285.721.100.000	إجمالي عام الموارد الجارية	285.721.100.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
	ب- الموارد الرأسمالية :		ب- الاستخدامات الرأسمالية
80.258.017.000	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	7.251.572.000	الباب الرابع :
	مشروعات قيد التنفيذ		
2.684.898.000	الباب السادس : إيرادات تحويلية رأسمالية	75.691.343.000	الباب الخامس
	التحويلات الرأسمالية :		
82.942.915.000	جملة الموارد الرأسمالية	82.942.915.000	جملة الاستخدامات الرأسمالية
368.664.015.000	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	368.664.015.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية

ثانياً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها.

الموارد

الاستخدامات

تقديرات عام 2011م

البيان

تقديرات عام 2011م

البيان

33.560.608.000

الإجمالي العام للموارد

33.560.608.000

الإجمالي العام للاستخدامات

0

الباب الأول : الإيرادات الضريبية

1.917.365.000

الباب الأول : أجور وتعويضات العاملين

25.610.286.000

الباب الثاني : المنح

680.077.000

الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات

2.326.548.000

الباب الثالث : إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة

962.834.000

الباب الثالث : الإعانات والمنح والمنافع الإجتماعية

الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية

29.653.431.000

الباب الرابع : إكتساب الأصول غير المالية

5.623.774.000

الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم

346.901.000

الباب الخامس : إكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم

مادة (2) تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجدول موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة جزءاً مكملاً لهذا القانون ولها قوته ويجب الإلتزام بها .

مادة (3) تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدررة والصرف من الإعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (4) يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته وقوانين الجهات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وقانون المؤسسات رقم (35) لسنة 1991م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة .

مادة (5) يُعمل بهذا القانون من أول يناير 2011م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ 24 / محرم / 1432هـ

الموافق 30 / ديسمبر / 2010م

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

قانون رقم (32) لسنة 2010م

بربط موازنات الوحدات الإقتصادية للسنة المالية 2011م

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .

وعلى القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته .

وبعد موافقة مجلس النواب .

(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1) أ- يقدر إجمالي إعمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2011م بمبلغ (3.481.430.168.000) ريال فقط/ ثلاثة تريليون وأربعمائة وواحد وثمانون ألف وأربعمائة وثلاثين مليون ومائة وثمانية وستون ألف ريال لا غير.

ب - يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2011م بمبلغ (147.363.955.000) ريال فقط/ مائة وسبعة وأربعون مليار وثلاثمائة وثلاثة وستون مليون وتسعمائة وخمسة وخمسون ألف ريال لا غير، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (78.484.013.000) ريال فقط/ ثمانية وسبعون مليار وأربعمائة وأربعة وثمانون مليون وثلاثة عشر ألف ريال لا غير.

ج - يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2011م ، بمبلغ (2.668.354.000) ريال فقط/ اثنين مليار وستمائة وثمانية وستون مليون وثلاثمائة وأربعة وخمسون ألف ريال لا غير.

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2011م بمبلغ (27.830.736.000) ريال فقط/ سبعة وعشرون مليار وثمانمائة وثلاثون مليون وسبعمائة وستة وثلاثون ألف ريال لا غير للقطاع الإنتاجي ، وذلك كما يلي :

التقديرات البيـان التقديرات البيـان

الإستخدامات الجارية الموارد الجارية

الباب الأول :المرتبات والأجور 62.992.096.000 الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري
2.479.661.317.000

الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج 2.820.685.537.000 الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة
574.964.669.000

الباب الثالث: المصروفات التحويلية والمخصصة 127.147.432.000 الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية
26.698.560.000

الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية 74.196.120.000

جملة الاستخدامات الجارية 3.010.825.065.000 جملة الموارد الجارية 3.155.520.666.000

فائض النشاط الجاري 147.363.955.000 عجز النشاط الجاري 2.668.354.000

إجمالي عام الاستخدامات الجارية 3.158.189.020.000 إجمالي عام الموارد الجارية
3.158.189.020.000

الإستخدامات الرأسمالية الموارد الرأسمالية

الباب الرابع: مشاريع قيد التنفيذ 134.115.179.000 الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية
153.937.329.000

الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية 189.125.969.000 الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية
169.303.819.000

إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية 323.241.148.000 إجمالي عام الموارد الرأسمالية
323.241.148.000

إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية 3.481.430.168.000 إجمالي عام الموارد الجارية
والرأسمالية 3.481.430.168.000

مادة (2) أ- يقدر إجمالي إعمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الإستخدامات
والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2011م بمبلغ (159.466.812.000) ريال فقط / مائة وتسعة
وخمسون مليار وأربعمائة وستة وستون مليون وثمانمائة وأثنى عشر ألف
ريال لا غير.

ب - يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2011م بمبلغ
(13.351.640.000) ريال فقط / ثلاثة عشر مليار وثلاثمائة وواحد وخمسون مليون وستمائة وأربعون ألف ريال
لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ

(5.641.070.000) ريال فقط / خمسة مليار وستمائة وواحد وأربعون مليون وسبعون ألف ريال لا غير .

ج - يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2011م بمبلغ (26.741.099.000) ريال فقط / ستة وعشرون مليار وسبعمائة وواحد وأربعون مليون وتسعة وتسعون ألف ريال لا غير عجزاً معاناً.

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2011م بمبلغ (16.148.892.000) ريال فقط / ستة عشر مليار ومائة وثمانية وأربعون مليون وثمانمائة وأثنان وتسعون ألف ريال لا غير للقطاع الخدمي ، وذلك كما يلي :

البيانات التقديرات البيانات التقديرات

الإستخدامات الجارية الموارد الجارية

الباب الأول: المرتبات والأجور 27.481.664.000 الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري
55.343.375.000

الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج 36.055.647.000 الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة
1.335.569.000

الباب الثالث: المصروفات التحويلية والمخصصة 9.434.788.000 الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية
5.000.000

الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية 2.898.696.000

جملة الإستخدامات الجارية 72.972.099.000 جملة الموارد الجارية 59.582.640.000

فائض النشاط الجاري 13.351.640.000 عجز النشاط الجاري 26.741.099.000

إجمالي عام الإستخدامات الجارية 86.323.739.000 إجمالي عام الموارد الجارية 86.323.739.000

الإستخدامات الرأسمالية الموارد الرأسمالية

الباب الرابع: مشاريع قيد التنفيذ 66.896.291.000 الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية
61.596.914.000

الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية 6.246.782.000 الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية
11.546.159.000

إجمالي عام الإستخدامات الرأسمالية 73.143.073.000 إجمالي عام الموارد الرأسمالية
73.143.073.000

إجمالي عام الإستخدامات الجارية والرأسمالية 159.466.812.000 إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية
159.466.812.000

مادة(3) أ- يقدر إجمالي إعمادات موازنات وحدات القطاع المختلط لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2011م بمبلغ

(165.152.726.000) ريال فقط/ مائة وخمسة وستون مليار ومائة وأثنان وخمسون مليون وسبعمائة وستة وعشرون ألف ريال لا غير .

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع المختلط للسنة المالية 2011م بمبلغ (13.243.199.000) ريال فقط/ ثلاثة عشر مليار ومائتين وثلاثة وأربعون مليون ومائة وتسعة وتسعون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (1.871.317.000)

فقط / مليار وثمانمائة وواحد وسبعون مليون وثلاثمائة وسبعة عشر ألف ريال لا غير للقطاع المختلط ، وذلك كما يلي:

البيان التقديرات البيان التقديرات

الإستخدامات الجارية الموارد الجارية

الباب الأول :المرتبات والأجور 9.862.246.000 الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري
116.108.136.000

الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج 54.711.300.000 الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة
1.862.238.000

الباب الثالث :المصروفات التحويلية والمخصصة 51.434.527.000 الباب الثالث :إيرادات أوراق مالية
530.000.000

الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية 10.750.898.000

جملة الإستخدامات الجارية 116.008.073.000 جملة الموارد الجارية 129.251.272.000

فائض النشاط الجاري 13.243.199.000 عجز النشاط الجاري

إجمالي عام الإستخدامات الجارية 129.251.272.000 إجمالي عام الموارد الجارية
129.251.272.000

الإستخدامات الرأسمالية الموارد الرأسمالية

الباب الرابع :مشاريع قيد التنفيذ 2.102.200.000 الباب الخامس :الإيرادات الرأسمالية
7.112.540.000

الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية 33.799.254.000 الباب السادس :إيرادات تحويلية رأسمالية
28.788.914.000

إجمالي عام الإستخدامات الرأسمالية 35.901.454.000 إجمالي عام الموارد الرأسمالية
35.901.454.000

إجمالي عام الإستخدامات الجارية والرأسمالية 165.152.726.000 إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية
165.152.726.000

مادة (4) تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازنات هذا القطاع جزءاً مكملاً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الإلتزام بتنفيذها.

مادة (5) تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدررة والصرف من الإعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (6) يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض في أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة .

مادة (7) يُعمل بهذا القانون من أول يناير 2011م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ 24 / محرم / 1432هـ

الموافق 30 / ديسمبر / 2010م

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية